أساليب الفحص عند المحدثين

محمد إبراهيم خليل السامرائي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن

ملخص

إن أساليب الفحص عند المحدثين بمثابة معايير ومقاييس تبين مكانة الراوي والرواية، وهي بمجموعها تمثل أحكام فاحصة دقيقة وضعت للتحري والنظر في قبول الروايات من الرواة، وذكر أهم الأسباب الحاملة لهم على ذلك لتعطي النتيجة النهائية التي يعرف من خلالها الراوي فتلازمه أو الرواية فتقبل أو ترد

قال الشاعر:

ولقد وسمتك غير معتذر   بمواسم تبقى على الأبد

فكان هدف الدراسة إبراز الجهود المضنية التي دلت على منهجية نقدية وعقلية فذة تدعو إلى الإعجاب لدقة التي وضعوها.

Abstract

The methods of analysis with regard to the narrators are considered as standards and measures that can distinguish the status of the narrator and the Hadith. So if we took it as a complete thing it will be considered as basics to judge and compare the narrations and narrators.

Also the important reasons are mentioned with regard to causes that can contribute in the final judgement on the narrator.

So the aim of the study was to highlight the efforts that were spent by the narrators and Hadith scholars that indicated a well-known and reasonable approach that can be admired for it's accuracy.

المقدمة:

إن الحمد لله، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد:

قام المحدثون بواجبهم نحو السنة المشرفة على الوجه الأكمل، فحفظوها في الصدور، والسطور، وامتازوا بالدقة البالغة حيث وضعوا لها من الضوابط، والقواعد التي ميزت بين المقبول، والمردود بأساليب فحص دلت على منهجية نقدية، وعقلية فذة تدعو إلى الإعجاب والإكبار للعمل الذي قاموا به، ودقة القواعد التي وضعوها، وألزموا غيرهم بها.

ومعلوم أن أساليب الفحص التي وضعوها كان لها الأثر الواضح في صيانة حديث النبي ﷺ، وكذلك بيان حال الرواة، ومن خلال جمع النصوص الكثيرة المتناثرة في بطون الكتب تؤكد هذا المعنى بجلاء، إذ تحكي لنا الطرق التي اتبعها المحدثون في تحريهم قبول الروايات من الرواة، مع ذكر أهم الأسباب التي حملتهم على ذلك.

والغرض من هذا البحث إظهار الجهود التي أسهمت في الوصول إلى الضوابط المدونة عندهم مدعمة بالأمثلة المناسبة لكل أسلوب منها في فحص الرواية، وفحص الراوي معاً، والغرض الثاني حرص الحفاظ على صيانة حديث النبي ﷺ مما جعلهم يبذلون عنايتهم له، ويحثون غيرهم الحفاظ على الأخذ بتلك الأساليب.

وقد قسمت البحث إلى مطالب:

المطلب الأول: ويشتمل على عدة تعريفات.

المطلب الثاني: بيان الأسباب الحاملة على اتخاذ أساليب الفحص.

المطلب الثالث: بيان الحديث الصحيح ومعرفة السند والمتن.

المطلب الرابع: الأساليب المختلفة المتنوعة مع تعريفات مهمة.

المطلب الخامس: الخاتمة وأهم نتائج البحث .

أساليب الفحص عند المحدثين:

معنى أسلوب[1]: كل طريق ممتد.

ويقال له: الطريق والوجه والمذهب.

والأُسلوب: بالضم هو الفن.

ويقال: أخذ فلان في أساليب من القول، أي أفانين منه.

فحص[2]: شدة الطلب خلال كل شيء.

يقال: فحص عنه فحصاً، بحث.

وفحص عن فلان، وفحص عن أمره ليعلم كنه حاله.

وفحص المطرُ التراب يفحصه، قلبه ونحى بعضه عن بعض.

أسلوب فحص: وجه يتبع أو طريق يتبع.

فيكون المعنى: الوجه، والطريق المتبع في شدة الطلب، والتحري عن الشيء للعلم بكنهه وحاله.

أساليب الفحص: معناه الطرق والمذاهب التي اتبعها القوم في شدة الطلب والتحري عن الأمور لتعلم وتتضح.

وتعني عند المحدثين: مجموعة الطرق التي اتبعها المحدثون في شدة الطلب والتحري عن الحديث ليعلم حاله وحال راويه، ومن ثم يكون القصد منه معرفة الطرق التي تقبل فتكون مقياساً لقبول الحديث من رده وكذا قبول الراوي من عدمه.

الأسباب الحاملة على اتخاذ أساليب الفحص:

الإنسان يفتقر في دينه ودنياه إلى معلومات كثيرة لا سبيل إليها إلا بالإخبار، وإذا كان يقع في الإخبار الحق والباطل والصدق والكذب والصواب والخطأ فهو مضطر إلى تمييز ذلك" وهذا يعني أن معرفة الراوي بما له وما عليه مهم جداً في التوصل إلى مرتبته ومترلته بين الرواة حتى يمكن الأخذ عنه أو ترك روايته[3].

قال الإمام مسلم: وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي تحليل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين ، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها ، وأقلها وأكثرها أكاذيب لا أصل لها"[4].

قال المعلمي اليماني رحمه الله:" وقد هيأ الله تبارك وتعالى لنا سلف صدق حفظوا لنا جميع ما نحتاج إليه من الأخبار والتزموا وألزموا من بعدهم سوق تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبعوا أحوال الرواة التي تساعد على نقد أخبارهم وحفظوا لنا في جملة ما حفظوا وتفقدوا أحوال الرواة ووقفوا على كل راو بما يستحق فميزوا من يجب الاحتجاج بخبره، ولو انفرد ومن لا يجب الاحتجاج به إلا إذا اعتضد، ومن لا يحتج به ولكن يستشهد ومن يعتمد عليه في حال دون أخرى وما دون ذلك من متساهل ومغفل وكذاب"[٥] ومن خلال معرفة هذا المعنى أبدأ القول موضحاً بعض هذه الأساليب فكان منها أن المحدثين من خلال نظرهم للحديث سنداً ومتناً النظر المتقن الذي يندر أن يوجد في غير هذه الأمة، إذ فرقوا بين طبيعة فحص الإسناد فكانت غير طبيعة فحص المتن، وهذا مما اقتضته طبيعة كل منهما والمتتبع لما كتبه المحدثون يجد صدق المنهج الذي تناقلته الأجيال عبر السنين وهو باق مع صلاحه للتطبيق إلى يومنا هذا ، ولو أراد أحد أن يزيد وجهاً واحداً على ما صنعوا ولو حاول ما استطاع.

ولا عجب حينما نتكلم عن فطرة الإنسان من حيث التعقل والإرادة لقبول أي خبر يسمعه، ويجعل فيه احتمال صدقه من كذبه، مقترناً بهذا صدق المخبر من عدمه، وهذا عامل مشترك بين بني البشر، ولما يكون هذا مميزاً بمنهج وضعت لأجله الضوابط والقواعد العلمية الرصينة فهذا مما امتاز به المسلمون.

فأول ما ابتدءوا به من الأساليب السؤال عن الإسناد ولكي يفحص أي خبر ينقل حتى يثبت لقائله، وما روى عن الأئمة في هذا بكثير، فهذا الإمام الزهري كان يجلس يوماً عند إسحاق بن أبي فروة ، فجعل إسحاق يقول: قال رسول الله ﷺ : فقال الزهري قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله، لا تسند حديثك تحدثنا بأحاديث ليس لها خُطُم ولا أزمة"[٦].

ويقول شعبة:" كل حديث ليس فيه حدثنا أو أخبرنا فهو خل وبقل"[٧].

ويقول الحافظ السمعاني: وألفاظ رسول الله ﷺ لا بد لها من النقل ولا تعرف صحتها إلا بالإسناد الصحيح، والصحة بالإسناد لا تعرف إلا برواية الثقة عن الثقة والعدل عن العدل[٨]، فالإمام السمعاني أشار إلى أسلوب فحص فيه تحري الرواية عن الثقة لتحقق شرط الصحة للخبر.

ولقد اتفق علماء أصول الحديث على تعريف للحديث الصحيح بأنه "رواية العدل الضابط المتصلة عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علّة[٩]".

فنجد أن هذا التعريف عند تجزئته يتجزأ إلى جزأين:

الأول: يتعلق بالسند. والثاني: يتعلق بالمتن.

ومع هذين الجزأين المهمين لا نستطيع القول بأن أحدهما أصل والآخر فرع بل كلاهما أصل، إلا أننا نجد من الثابت أن أسلوب فحص السند هو الأسبق[١٠]، لأن فحص المتن السالم من الشذوذ والعلة نتيجة سلامة الإسناد بشروطه المعتبرة، ولو قلنا إن تحقق شروط الإسناد دون وجود متن خالٍ من النقد مشكل من حيث الحجية، لهذا كان لا بد من توافر الجزأين ليكون أسلوب الفحص فيه من المسلمات عند أهل العلم على مر العصور. لذا تلخص لنا أن أساليب الفحص تركزت على أساسيْن هما:

١- الراوي وما يتعلق به.

٢- المتن وما يتعلق به.

فأما الأول – الراوي – فيتعلق به شيئان رئيسيان هما:

١- العدالة.

٢- الضبط.

فالعدالة في الراوي في الحقيقة هي لمن بعد الصحابي[١١]، كما هو مفصل عند أهل العلم منهم الخطيب البغدادي رحمه الله[١٢].

فإن العدالة في الراوي تعني: ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة. وتتعلق بمفهوم العدالة خمس مفردات هي: الإسلام، والعقل، والبلوغ والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: "إن العدل هو من عُرِف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به وتوقي ما نهي عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملته والتوقي في لفظه مما يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله، فهو الموصوف بأنه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه..."[١٣].

يقول بهز بن أسد حينما يذكر لهُ الإسناد الصحيح: هذه شهادات العدول المرضين بعضهم عن بعض، وإذا ذكر له الإسناد فيه شيء قال: هذا فيه عهدة ويقول: لو أن لرجل عشرة دراهم ثم جحده لم يستطع أخذها منه إلا بشاهدين عدلين، فدين الله عز وجل أحق أن يؤخذ فيه بالعدول[١٤].

١- الضبط: تعريفه لغةً واصطلاحاً:

الضبط لغة: لزوم الشيء وحبسه لا يفارقه[١٥].

وضبط الشيء: حفظه بالحزم[16].

ويقال للحفظ الشديد البليغ ضبط[17].

ويقال: للقيام بالأمر ليس فيه نقص[18].

فيتضح من هذه المعاني أن الضبط هو: الحفظ المتين الذي يتعلق بالصدر أو الكتاب، وهذا الذي تعارف عليه أهل العلم.

أنواع الضبط:

تعلق بالضبط أمران الحفظ والملازمة (التعهد) بحيث متى ما احتاج المحدث أن يحدث قام بالأمر ليس فيه نقص، وقيامه بالأمر يلزم أن يؤديه من صدره أو من كتابه، ولهذا تنوع الضبط فكان نوعان ضبط الصدر وضبط الكتاب.

النوع الأول: ضبط الصدر "الحفظ"

ومعناه نقيض النسيان، وهو التعاهد وقلة الغفلة.

ورجل حافظ: هو الذي رزق ووعى ما سمع وقلما ينساه.[19]

ويدل على استظهار ما استودع صدره[20].

وهو أيضاً قلة الغفلة في الأمور والكلام والتيقظ عن السقطة كأنه على حذر، ويدل على المواظبة على الأمر[21].

قال الراغب الأصبهاني[22]: وحقيقته إنما هو تكلف الحفظ لضعف القوة الحافظة، ولما كانت تلك القوة من أسباب العقل توسعوا في تفسيرها، فيقال تارة لهيئة النفس التي بها يثبت ما يؤدي إليه الفهم، وتارة لضبط الشيء في النفس، ويضاده النسيان، وتارة لاستعمال تلك، فيقال: حفظت كذا حفظاً ثم يستعمل في كل تفقد وتعهد.

النوع الثاني: الكتاب[23].

قال أهل اللغة أن الكتاب في الأصل مصدر، ثم سمي المكتوب فيه كتاباً، وفي الأصل هو اسم للصحيفة مع المكتوب فيه، لأن العرف فيه: ضم الحروف بعضها إلى بعض بالخط، وقد يقال للمضموم بعضها إلى بعض باللفظ.

وقال الفيومي[24]: يطلق الكتاب على المنزّل وعلى ما يكتبه الشخص.

وقد تعارف أهل العلم على أهمية الكتب وفائدها لأن الأصل فيها بعد الأمان الذي اطمأنت إليه نفوسهم أن كتابة الحديث، لا تؤثر على القرآن، ثم فائدة الكتابة للحديث للحجية في تلك الكتب الموثقة،

ثم تطورت بشكل أدق للحفاظ على أصول السماع لكل طالب من أصل الشيخ فخضعت تلك الكتب لشروط تكون ضابطة لكل صاحب كتاب يحدث منه بعد الأهلية والحاجة لما عنده، ولهذا لا بد من توافر عدة مسائل:

اليقظة وثمرها:

إن فطنة المحدث ويقظته تجعلانه مقبولاً بين أقرانه.

وهذا مما امتاز به أهل الحديث بيقظتهم وفطنتهم منذ التحمل لأن الفطنة غرست فيهم التمييز بين المحدث المقبول من غيره، وكذا الحديث الذي له ضوء من الذي له ظلمة بل ذهبت بهم إلى أبعد مذهب في التحري والدقة حتى بالنظر إلى فم الشيخ. فهذا شعبة رحمه الله يقول: كنت أنظر إلى فم قتادة فإذا قال للشيء حدثنا عنيت به، فوقفته عليه وإذا لم يقل حدثنا لم أعن به.[٢٥]

ولربما تمتد الفطنة من الشيخ الذي يعي حديثه فلا تصل إليه يد من قصد قلب حديثه لأي قصد كان، ونعرف قصة خروج الإمام أحمد ويحيى بن معين وعلي بن المديني للسماع من أبي نعيم الفضل بن دكين حتى أدخل عليه يحيى بن معين أحاديث ليست من حديثه فجعل يتنبه لفعل يحيى حتى قال وقد أخذ بيد الإمام أحمد، أما هذا فأروع من أن يفعل وأما علي فتحنيثه يمنعه من ذلك، وأما أنت فهذا من عملك، فرفسه برجله حتى قال يحيى لرفسته هذه أحب إلي من كل شيء.[٢٦]

ومن ثمرات اليقظة موافقة الثقات وعدم مخالفتهم وهو الذي يميز أهل الحديث الثقات لأن مقياس قبول المحدثين موافقتهم لا إغرابهم ومخالفتهم.

يقول حماد بن زيد رحمه الله: ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، يعاود صاحبه مراراً، ونحن كنا إذا سمعنا مرة اجترينا به[٢٧].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: مالك بن أنس ثقة، إمام الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري، وإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز حكم لمالك، ومالك نقي الرجال، نقي الحديث[٢٨].

وقال عفان بن مسلم: كنا عند حماد بن سلمة، فأخطأ في حديث، وكان لا يرجع إلى قول أحد، فقيل له: قد خولفت فيه، فقال من؟ قالوا حماد بن زيد، فلم يلتفت، وقالوا وهيب، فلم يلتفت، فقال له إنسان، إن إسماعيل بن عليّة يخالفك، فقام فدخل ثم خرج فقال: القول ما قال إسماعيل بن إبراهيم[٢٩].

ومما روي عن أهل الصنعة الكثير الذي يشير إلى فضلهم وعنايتهم الفائقة بحيث لا يكتفي أحدهم بأن يسمع الحديث مرة بل المرات وانتقائهم للروايات ومن ثم يتفقون على الروايات المعروفة وهذا غاية المراد من الرواية.

عرض الروايات على النقاد وتحكيمها:

هنا قد يكون عرض الرواية بعرض الكتب أو بإعادتها عليهم. وهذا فيه تحري الدقة وأسلوب فحص عند المحدثين.

قال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم المزيف على الصيارفة. فما عرفوا أخذنا، وما تركوا تركنا[٣٠].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: عرض زائدة[٣١] كتبه على سفيان فقال رجل: كان في هذا ضعفٌ؟ قال: لا، لم يختلفا إلا في قدر عشرة أحاديث[٣٢].

وقال يحيى بن سعيد القطان: قال لي سفيان: هات كتبك اعرضها عليّ، وقال مرة: قال لي سفيان بن سعيد يعني الثوري: ائتني بكتبك أنظر فيها، قلت لهُ ما تريد أن تصنع بي كما صنعت بزائدة؟ قال: وما ضر زائدة: قال يحيى: لوددت أني فعلت[٣٣].

إن هذا يدل على فضل زائدة لأنه عرض حديثه على الحفاظ المتقنين من أهل الصنعة فقد قال أبو حاتم الرازي عنه: زائدة بن قدامة صاحب سنة وهو أحب إليّ من أبي عوانة، وأحفظ من شريك، ومن أبي بكر بن عياش، وكان عرض حديثه على سفيان الثوري[٣٤].

قال زائدة: كنا نأتي الأعمش ثم نأتي سفيان فنعرض عليه ما سمعنا فيقول: ليس هذا بشيء. فنقول: إنا سمعناه من الأعمش الآن. فيقول: اذهبوا إليه فأخبروه. فنذهب إليه فنقول لهُ: فيقول: صدق سفيان فنمحاه[٣٥].

أما إذا اختلفوا في حديث فيجعلون بينهم حكماً ولا شك أن منزلة هذا الحكم تدل عليه مِنْ اختياره التحكيم ويفعلون هذا بكثرة، قال عبد الرحمن بن مهدي: اختلفوا يوماً عند شعبة فقالوا: اجعل بيننا وبينك حكماً فقال: قد رضيت بالأحول يعني يحي بن سعيد القطان فما برحنا حتى جاء يحي فتحاكما إليه فقضى على شعبة ، فقال شعبة: ومن يطيق نقدك، أومن له مثل نقدك يا أحول. قال : ابن أبي حاتم : هذه غاية المنزلة إذ اختاره شعبة من بين أهل العلم ثم بلغ دالته بنفسه وصلابته في دينه أن قضى على شعبة.[٣٦]

وذكر بن أبي حاتم قال: حضر عند أبي زرعة محمد بن مسلم والفضل بن العباس المعروف بالصائغ فجرى بينهم مذاكرة فذكر محمد بن مسلم حديثاً، فأنكر فضل الصائغ فقال: يا أبا عبد الله ليس هكذا هو، فقال : كيف هو؟ فذكر رواية أخرى فقال محمد بن مسلم: بل الصحيح ما قلت. والخطأ ما قلت، فقال فضل: فأبو زرعة الحاكم بيننا، فقال محمد بن مسلم لأبي زرعة أيش تقول؟ أينا المخطئ؟ فسكت أبو زرعة و لم يجب إلى أن قال: هاتوا أبا القاسم ابن أخي، فدُعي به فقال: اذهب وادخل بيت الكتب، فدع

القِمَطْر الأول، والقمطر الثاني، وعد ستة عشر جزأً وأتي بالسابع عشر، فذهب وجاء بالدفتر فدفعه إليه فأخذ أبو زرعة يتصفح الأوراق وأخرج الحديث ودفعه إلى محمد بن مسلم، فقرأه محمد بن مسلم فقال:نعم غلطت فكان ماذا؟[٣٧] وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم، من هذه الأمثلة يظهر جلياً منزلة علمائنا ودقتهم في تمييز الروايات والحكم للأصوب غير مبالين بأحد، رحمهم الله وأحسن مثوبتهم.

المفاضلة:

لما يكون السؤال عن التفضيل بين العلماء الأخيار فإنه ليس من قبيل حط رتبة المفضول، بل بيان منزلة الفاضل لأن المفضول مقارنة بغيره يعدّ فاضلاً أيضاً، وربما يكون المراد من هذا أيضاً بيان وجه الترجيح عند التعارض أو أصحية حديثه وإتقانه، سئل أبو زرعة عن حماد بن زيد وحماد بن مسلمة فقال: حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير، أصح حديثاً وأتقن.[٣٨]

وقال إسحاق بن راهويه: كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل ويحي بن معين وأصحابنا، فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة، فيقول يحي من بينهم: وطريق كذا، فأقول أليس قد صح هذا بالإجماع منا! فيقولون نعم، فأقول: ما مراده؟ ما تفسيره؟ ما فقهه؟ فيبقون كلهم إلا أحمد بن حنبل[٣٩].

ومن هذه الحكايات الكثيرة التي ملأت كتب الرجال في ثنايا تراجمهم كانت في مآثرهم.

ومن ذلك ما روي عن علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غياث، قال علي: ثم قدمت الكوفة بآخره. فأخرج عمر بن حفص كتابه عن أبيه عن الأعمش فجعلت أترحم على يحيى وقلت لعمر سمعت يحيى يقول حفص أوثق أصحاب الأعمش، و لم أعلم حتى رأيت كتابه[٤٠].

المقارنة بين روايات الراوي:

إن موافقة الراوي الثقات المتقنين في الرواية غالباً يكون مقياساً لدرجة ضبطه، إذ به يعرف الراوي إن زاد أو أنقص من روايته كلما احتيج إلى ذلك فإن أتقن و لم يختلف متى ما طلب منه عُرف ضبطه وحفظه.

ذكر الإمام الذهبي[٤١]: "أن مروان بن الحكم طلب من أبي هريرة أن يحدث عن النبي ﷺ، وقد أجلس كاتبه أبو الزعيزعة خلف السرير دون أن يُعلِم أبا هريرة، فجعل يسأله، وذاك يكتب، وبعد أن حال الحول، دعا مروان أبا هريرة، وقد أجلس أبا الزعيزعة من وراء حجاب. وجعل يسأله نفس الأسئلة الأولى، فجعل أبو هريرة يجيبه دون زيادة أو نقص، ودون تقديم ولا تأخير".

وهذا هشام بن عبد الملك الخليفة يسأل الزهري أن يملي على بعض ولده، ودعا بكاتب، فأملى عليه أربعمائة حديث، وبعد شهر قال للزهري: إن ذلك الكتاب الذي أمليت ضاع، فقال الزهري: لا عليك، أُدع بكاتب فحدثه بالأربعمائة، ثم قابل الخليفة الكتاب الثاني بالأول فإذا هو لا يغادر حرفاً واحداً(٤٢).

وكما حدث للعقيلي، كان لا يخرج أصل حديثه لمن يأتي من أهل الحديث، بل يأمره بالقراءة، فأنكروا عليه، وقالوا: إما أن يكون من أحفظ الناس أو من أكذبهم، ثم عمدوا إلى كتابة أحاديث من روايته بعد أن بدلوا من ألفاظها، وزادوا فيه ألفاظاً وتركوا بعضها، وأتوه فقال: اقرءوا: حتى إذا وصل القارئ على الزيادة وصححها كما في الأصل ثم قرأ عليهم، وانصرفوا، وقد طابت نفوسهم، وعلموا أنه أحفظ الناس(٤٣).

وأعلى ما يقاس به المحدث ضبط حديثه أن يطابق حفظه كتابه، وذلك دليل على الإتقان، وإذا خالف الحفظ الكتاب فهذا مما عيب به وأخذ على الراوي، ومن ثم تنحط رتبته، وكان أهل الصنعة يؤثرون حديث الثقات من الكتب، فهذا يزيد بن هارون لما أضر كان يأمر جارية له أن تلقنه أحاديث من كتابه فيحدث بها(٤٤).

قال الحافظ ابن رجب: وقوم لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء فكانوا يحدثون من حفظهم فيغلطون أحياناً ويحدثون من كتبهم أحياناً فيضبطون(٤٥).

قال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكم فيما بينهم(٤٦).

وقال يحيى بن معين: ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً واحداً إلا من كتابه كله(٤٧).

وهذا كله مما كان يعرفه يحيى بن معين وأضرابه بحال الرواة وضبطهم ومعاملة كل واحد منهم على منهج التدقيق من حيطة وتثبت، ولهذا كانوا يحكمون الكتب المضبوطة عندما يختلفون ويعتمدونها منها.

قال مروان بن محمد الطاطري: "لا غنى لصاحب الحديث عن صدق وحفظ، وصحة كتب، فإذا أخطأته واحدة وكانت فيه واحدة لم تضره، إن لم يكن يحفظ رجع إلى الصدق وكتبه صحيحة لم يضره إن لم يحفظ"(٤٨) وعنى بهذا الأصل الصدق مع واحدة من الاثنتين الحفظ أو الكتاب.

المذاكرة:

مدارسة الحديث بين المحدثين يذكر أحدهما الآخر على سبيل التثبت والحفظ. قال الإمام علي ﷺ: تداوروا وتذاكروا هذا الحديث، إن لا تفعلوا يدرس(٤٩).

وقال أبو سعيد الخدري ﷺ: تداوروا، تذاكروا فإن الحديث يذكّر الحديث(٥٠).

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: "إذا سمعتم مني حديثاً فتذاكروه بينكم فإنه أجدر أن لا تنسوه"(٥١).

وقال علقمة: إحياء العلم المذاكرة وآفته النسيان[٥٢].

قال عبد العزيز بن أبي حازم: قال أبي: كان الناس فيما مضى من الزمان الأول إذا لقي الرجل من هو أعلم منه، قال: اليوم يوم غنمي، فيتعلم منه، وإذا لقي مَنْ هو مثله قال: اليوم يوم مذاكرتي، فيذاكره، وإذا لقي من هو دونه علّمه، ولم يزد عليه، قال: حتى صار هذا الزمان. فصار الرجل يعيب من فوقه ابتغاء أن ينقطع منه حتى لا يرى الناس أن له إليه حاجة، وإذا لقي من هو مثله لم يذاكره، فهلك الناس عند ذلك.[٥٣]

وأنشد عبد الله بن المبارك رحمه الله:[٥٤]

ما لـذتي إلا رواية مسند	قد قيدت بفصاحة الألفاظ
ومجالس فيها علي سكينة	ومذاكرات معاشر الحفاظ
نالوا الفضيلة والكرامة والنهى	من ربهم برعاية وحفاظ
لاظوا[٥٥] برب العرش لما أيقنوا	أن الجنان لعصبة لواظ

قال عون بن حكيم: خرجت مع الأوزاعي حاجاً، فلما أتينا المدينة، أتى الأوزاعي المسجد، وبلغ مالكاً مقدمه، فأتاه مسلماً عليه، فجلسا من بعد صلاة الظهر يتذاكران العلم، فلم يذكرا باباً من أبوابه إلا غلب الأوزاعي عليه فيه، ثم حضرت صلاة العصر، فصليا، ثم جلسا وعادوا المذاكرة... فلما اصفرت الشمس ناضره في باب المكاتب والمدبر فخانقه مالك بن أنس فيه[٥٦].

وتذاكر الإمام أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري في حديث الزهري[٥٧].

المعارضة:

هي ما يقوم به الطالب من مقابلة نسخته التي كتبها من أصل شيخه بذلك الأصل.

وهذه الطريقة المنهجية في التعامل مع الراوي وعنايته بكتابه تدل على التوثق والتحري الدقيق في الراوي ليكون مأموناً على رواية الحديث من الأصول المحققة.

عن هشام بن عروة قال: قال لي أبي: أكتبت؟ قلت نعم. قال: عارضت؟ قلت لا، قال: لم تكتب[٥٨].

وقال يحيى بن أبي كثير: من كتب ولم يعارض كان كمن خرج المخرج ولم يستنج[٥٩].

قال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: يجب على من كتب نسخة من أصل بعض الشيوخ أن يعارض نسخته بالأصل، فإن ذلك شرط في صحة الرواية من الكتاب المسموع[٦٠].

قال القاضي عياض[٦١]: وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لا بد منها، ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخةٍ تحقّقَ ووثِقَ بمقابلتها بالأصل. وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك

المح كتابك حين تكتبه	واحرسه من وهم ومن سقط
واعرضه مرتاباً بصحته	ما أنت معصوماً من الغلط

المتابعة وكثرة الطرق:

تعريفها: موافقة الراوي لغيره في الرواية لفظاً ومعنىً أو معنىً فقط مع الاتحاد في الصحابي وهي نوعين تامة وقاصرة[٦٢]

وغالباً ما تستعمل عند العلماء في تقوية ضعيف، وربما وجود اختلاف في الإسناد أو المتن، وهذا معناه وجود حاجة ماسة للمتابع أما إذا انتفت الحاجة فلا يحتاج إليها.

وهذه الأمة الشريفة زادها الله شرفاً بنبيها -إنما تنص الحديث – أي ترويه عن الثقة المعروف في زمانه بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ والأضبط، فالأضبط. والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقصر مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً – أي طريقاً – وأكثر حتى يهذبوه من الغلط ويضبطوا حروفه، ويعدوه عداً"[٦٣].

قال يحيى بن معين: لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه"[٦٤].

وبنحوه نقل عنه الحافظ ابن حجر في تهذيبه[٦٥].

الرواية عن المعروفين:

قال الإمام الشافعي: كان ابن سيرين والنخعي وغير واحد من التابعين يذهبون إلى ألاّ يقبلوا إلا عمن عرف. ثم قال: وما لقيت أحداً من أهل العلم يخالف هذا المذهب[٦٦].

وقال ابن عون: "لا نكتب الحديث إلا ممن كان معروفاً بالطلب"[٦٧].

الرواية عن الضعيف:

قال أبو حاتم الرازي: لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار نبيهم وأنساب سلفهم إلا في هذه الأمة، فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربما روَوا حديثاً لا أصل له، ولا يصح؟ فقال أبو حاتم: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك" أي الحديث الواهي للمعرفة ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها[٦٨].

التخريج[٦٩]:

حقيقة هذا الموضوع متشعبة المعنى ملخصها:

١- يراد به عزو الحديث إلى مخرجه أو مصدره سواء حكم عليه أو لا؟

٢- أو يراد به التأليف، يقولون خرّج فلان لنفسه معجماً أو مشيخة.

٣- وقد يراد به جمع طرق الحديث الواحد في مكان واحد وهذا يشمل الحكم عليه أو بدونه.

٤- وقد يراد به الحكم على الحديث أو بيان درجته.

ولهذا الفن فوائد كثيرة أهمها:

١- الوقوف على الراوي والرواية.

٢- بيان درجة الحديث وزيادة قوته.

٣- جمع الطرق بحيث يسهل الوقوف على العلة الخفية إن وجدت.

قال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.[٧٠]

معرفة الراوي وتسميته وتاريخ وفاته وامتحانه:

هذا مطلب أصيل في الوقوف على أسماء الرواة ومعرفة حديثهم من حيث الأخذ به أو رده.

قال السيد صديق حسن خان: من أجل الأنواع وأفخمه، فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه وإلى الاحتياط في أمور الدين أو تمييز مواقع الغلط والخطأ في بدء الأصل الأعظم الذي عليه الإسلام وأساس الشريعة"[٧١].

إن الوقوف على حال الراوي وما يتعلق به أمر في غاية الأهمية ولأجل هذا وضع العلماء ضوابط ثابتة من حيث تعيينه لئلا يلتبس بغيره ثم الوقوف على طبقته، والأمر يتعدى إلى تمييز المهمل والمبهم. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك منها:

سعد بن إبراهيم الزهري أبو إسحاق القاضي، نجد أن هذا الاسم يشترك فيه اثنان، أحدهما حفيدٌ للآخر، فيكون الاسم هو سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، فيظن الظان أنهما واحد، والحق أنهما اثنان.

أو يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، ومثاله إسماعيل بن أبان الكوفي[٧٢]، فأحدهما ثقة، والآخر متروك.

من هذين المثالين يتبين لنا أن الحفيد والجد كل واحد منهم من طبقة، أما إذا كانا من طبقة واحدة، فوجود الفوارق من نسب أو مهنة وصنعة أو كنية ولقب وتزكية وجرح يجعل الفرق محسوساً بيّناً حتى يظهر الفرق بينهم ومن هنا تأتي أهمية الإحاطة بالراوي ومعرفته.

وكذا النظر في تاريخ وفاته وهو يعني بالدرجة الأولى الإشارة إلى وجود الاتصال من عدمه، فلما كان الوقوف على تاريخ ولادة الراوي أو السماع من الشيوخ وحتى وفاته كل ذلك يجعل الأمر سهلاً في بيان صدق الراوي من كذبه.

قال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ(٧٣).

وقال حسان بن زيد: لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه.

وكذلك أقدم المحدثون الجهابذة على امتحان من يشكون في صدقه فتارة يسألون عن وقت السماع كما روى الخطيب بسنده عن إسماعيل ابن عياش قال: كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث فقالوا: حط بنا رجل يحدث عن خالد بن معدان، فأتيته فقلت: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ قال: سنة ثلاث عشرة، فقلت أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين، قال إسماعيل مات خالد سنة ست ومائة"(٧٤) وربما يكون الامتحان عن صفة من يروي عنه مثاله ما روى الخطيب بسنده عن هشام بن عمار قوله: عبد الله بن أذينة الأذني، لا تكتب حديثه مرّ هاهنا فقدم الموصل فنزل على حرب أبي علي، قال: سمع منه ابن أبي الزرقاء، وقاسم الجرمي قال: فذهبت إليه، قال: فحدثنا عن محمد بن سالم قال: فذكرت ذلك للقاسم، وقلت أني أخاف أن يكون هذا كذاباً قال: فقال لي قاسم: إن سفيان الثوري أخبرنا أن محمد بن سالم كان أعمى، فسله أصحيحاً كان أم أعمى؟ قال: فأقلبت المسألة، فقلت: محمد بن سالم كان أعوراً أم صحيحاً ؟ فقال: صحيح والله، أصح بصراً منك! قال: فأخبرت قاسماً بذلك، فألقوا حديثه(٧٥).

معرفة الجرح والتعديل:

إن معرفة الراوي بما له وما عليه مهم جداً في التوصل إلى مرتبته ومنزلته بين الرواة ليتسنى الأخذ عنه أو ترك حديثه، يقول الإمام مسلم: "وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي، أو ترتيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من

قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها وأقلها أو أكثره أكاذيب لا أصل لها [٧٦].

معرفة مراتب التعديل والتجريح:

إن عرض الرواة على ميزان بالغ الدقة ليعطينا وصفاً دقيقاً لكل راوٍ يدل على حاله في هذا الميزان قبولاً أو رداً ومن ثم يعطينا تفاوت الأوصاف بين الرواة فالمقبولون درجات والمرفوضون درجات ممن حكم عليهم بتعديل أو تجريح، معرفة هذه المراتب مذكورة مفصلة في كتب المصطلح[٧٧] ومما لاشك فيه أن هناك ألفاظاً مستعملة للتعديل والتجريح مذكورة مفصلة في مواضعها، وقد أفرد الدكتور نور الدين عتر كتاباً بهذا بعنوان أصول الجرح والتعديل مفيداً في بابه جزاه الله خيراً.

الجمع بين الرواية والدراية:

يقول عبد الله بن هاشم الطوسي: كنا عند وكيع فقال: الأعمش أحب إليكم عن أبي وائل عن عبد الله أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل عن إبراهيم عن عبد الله، فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه[٧٨].

وقال علي بن المديني: التفقه بمعاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم[٧٩].

الأسئلة:

جعل السؤال للكشف عن المسألة التي تعرض للمحدث، فلا يجد جواباً إلا عند أهل الإجابة من العلماء وفي الحديث بدأ السؤال عن الإسناد وانتهى عند السؤال عن صحة الحديث كل ذلك خدمة لحديث رسول الله ﷺ قال عليه الصلاة والسلام: "فإنما شفاء العيِّ السؤال" رواه أبو داود[٨٠] من حديث جابر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما. وذكر ابن القيم[٨١] عن البيهقي قوله: وأصح ما في هذا حديث عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس. ورواه ابن ماجة[٨٢] من حديث ابن عباس أيضاً بلفظ "ألم يكن شفاء العي السؤال". وقال الألباني[٨٣] صحيح. ورواه ابن عبد البر[٨٤]. من حديث ابن عباس أيضاً. وقال محققه إسناد حسن.

قال الزهري: للعلم خزائن تفتحها المسألة[٨٥].

وكان رحمه الله يأتي المجالس من صدورها ولا يأتيها من خلفها ولا يبقى في المجلس شاباً إلا ساءله، ولا كهلاً إلا ساءله ، ولا فتى إلا ساءله ولا عجوزاً إلا ساءلها حتى يحاول ربات الحجال[٨٦]. قال أبو تميلة يحي بن واضح : جلست يوماً إلى عبد الله بن المبارك فرآني ساكتاً لا أسأل عن شيء فقال: مالك لا تسأل عن شيء؟

إن تعليت عن سؤالك عبد الله ترجع إذن بخفي حنين
تباغت الشيخ بالسؤال تجده سلساً يلتقيك بالراحتين
وإذا لم تَصِحْ صياح الثكالى رحت عنه وأنت صفر اليدين

الكتابة:

قال الرامهرمزي رحمه الله: قد ذكرنا وجوب الكتاب ما ورد عن رسول الله ﷺ ثم عن علي وعمر وجابر وأنس ومن يليهم من كبراء التابعين، كالحسن وعطاء وطاووس، وسعيد بن جبير وعروة بن الزبير ومن بعدهم من أهل العلم والحديث لا يضبط إلا بالكتاب ثم بالمقابلة، والمدارسة والتعهد، والتحفظ والمذاكرة ، والسؤال وبفحص عن الناقلين والتفقه بما نقلوه.(٨٧)

وقال أيضاً: وإنما كره من كره في الصدر الأول، لقرب العهد ، وتقارب الإسناد ولئلا يعتمده الكلتب فيهمله، أو يرغب عن تحفظه، والعمل به، فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة والنقلة متشابهون وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى......"(٨٨).

النقط والشكل:

قال الرامهرمزي: قال أصحابنا أما النقط فلا بد منه لأنك لا تضبط الأسامي المشكلة إلا به وقالوا: إنما يشكل ما يشكل ولا حاجة إلى الشكل مع عدم الإشكال.(٨٩)

وقال الخطيب البغدادي : في رواة العلم جماعة تشتبه أسماؤهم وأنسابهم في الخط وتختلف في اللفظ مثل " بشر" وبُسر وعياش وعباس وغير ذلك ... فلا يؤمن على من لم يتهمز في صنعة الحديث تصحيف هذه الأسماء وتحريفها إلا أن تنقط وتشكل، فيؤمن دخول الوهم فيها، ويسلم من ذلك حاملها وراويها"(٩٠).

وقال الأوزاعي: العُجم نور الكتاب قال الرامهرمزي: هكذا لفظ الحديث والصواب الأعجام، أعجمت الكتاب فهو معجم لا غيره، وهو النقط أن تبين التاء من الياء والحاء من الخاء، والشكل تقييد الأعراب. وقال مرة : تعجيم الكتاب نوره(٩١).

معرفة غريب الحديث:

روى الرامهرمزي حديثاً بسنده عن علي بن المديني أنا عبد الرزاق عن معمر عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ " لا عقر في الإسلام"(٩٢) ، قال محمد بن سعيد الترمذي، فسألت أبا عبيد عن العقر فقال لا أدري، ثم سألوا أبا عبد الله الأعرابي عنها فقال: لا أدري، ثم سألوا أبا عمرو الشيباني فقال: لا

أدري ، فقيل سلوا أهلها، فقالوا لأحمد بن حنبل: ما معنى قول النبي ﷺ " لا عقر في الإسلام" فقال: كانوا في الجاهلية إذا مات فيهم السيد عقروا على قبره فنهى النبي ﷺ عن ذلك فقال:" لا عقر في الإسلام".

قال محمد بن سعيد: فأخبرت أبا عمر هلال بن العلاء الرقي، فأعجب بقول أحمد(٩٣).

قال عبد الله بن صالح العجلي. سألت الكسائي عن قوله: التحيات لله ، ما معناها؟ فقال: التحيات ، مثل البركات، قلت ما معنى البركات فقال: ما سمعت فيها شيئاً، وسألت عنها محمد بن الحسن فقال: هو شيء تعبّد الله به عبادة، فقدمت الكوفة، فلقيت عبد الله بن إدريس، فقلت أنني سألت الكسائي ومحمداً عن قوله التحيات، فأجابني بكذا وكذا ، فقال عبد الله بن إدريس، أنه لا علم لهما بالشعر وبهذه الأشياء التحية: المُلْك

وأنشدني:

أؤم بها أبا قابوس حتى أنيخ على تحيته بجندي(٩٤).

نتائج البحث:

١- معرفة الأساليب التي تعارف عليها المحدثون وتداولوها في فحص الرواية والراوي.
٢- أثر هذه الأساليب في صيانة الحديث النبوي وخدمته بوضع القواعد والضوابط المتبعة التي ميزت الصحيح من السقيم.
٣- أهمية الضبط والفطنة واليقظة وثمارها في التثبت وبيان فضل العلماء في هذا الفن.
٤- بيان التفضيل والترجيح بين الرواة وكذا الروايات.
٥- الحاجة الملحة لتلك الأساليب في إبراز علم الجرح والتعديل.
٦- أهمية تلك الأساليب في معرفة كثرة طرق الحديث وكذا تخريجه.
٧- تبين لنا أن الأساليب المتبعة لها أبلغ الأثر في معرفة الراوي وروايته حتى تاريخ وفاته وما مر به من أحوال سواء تغير أم لم يتغير.
٨- من استعراض الأساليب يتبين تأثيرها على الدوام مما جعلها تتميز في نقل الحديث بضوابطه مما فاق سائر العلوم.

د.محمد إبراهيم خليل السامرائي
كلية الشريعة/ جامعة اليرموك

الهوامش

(1) ابن منظور، لسان العرب ١٧٨/٢، إعداد يوسف خياط، ط١، دار لسان العرب، بيروت.

(2) المصدر السابق ١٠٥٧/١.

(3) مقدمة الجرح والتعديل بقلم المحقق المعلمي اليماني ، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت عن الهند١٩٥٢.

(4) مقدمة صحيح مسلم، شرح النووي ١٠٦/١، دار الخير، بيروت ط١ ١٩٩٤.

(5) مقدمة الجرح والتعديل.

(6) الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ٥١٧ ، تحقيق محمد عجاج الخطيب: دار الفكر، بيروت.

(7) ابن صلاح ، علوم الحديث ٦، تحقيق نور الدين العتر، المكتبة العلمية حلب/ بيروت، ط١، ١٩٧١.

(8) السمعاني، أدب الإملاء ٥٥، دار الكتب العلمية.

(9) السيوطي، تدريب الراوي ٦٢/١، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، مصر، ط١، ١٩٦١. ولقد استغرق الكلام على هذا التعريف الكثير فظهر من خلاله الدقة المتناهية لكل مفردة فيه، وهي مبسوطة هناك.

(10) أبو غدة، الإسناد من الدين ص١٩-٢٥، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب،ط١ ١٩٩٢.

(11) إذ إن عدالة الصحابة مجمع عليها عند أهل السنة والجماعة بتعديل الله لهم وتعديل رسول الله ﷺ.

(12) الخطيب البغدادي، الكفاية ٥٢، ٧٨، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٢.

(13) الكفاية ٨٠.

(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٦/٢.

(15) ابن منظور، لسان العرب ٥٠٩/٢، دار لسان العرب، بيروت، ط١.

(16) الفيروزأبادي، القاموس المحيط ٨٧٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣.

(17) الفيومي، المصباح المنير ١٣٥، مكتبة لبنان.

(18) لسان العرب ٦٧٢/١.

(19) لسان العرب ٦٧٣/١.

(20) القاموس المحيط ٨٩٧.

(21) لسان العرب ٦٧٢/١-٦٧٣.

(22) الراغب الأصبهاني، المفردات في غريب القرآن ٢٤٤، دار القلم، دمشق.

(23) المفردات ٦٩٩.

(24) الفيومي، المصباح المنير ٢٠٠، مكتبة لبنان.

(25) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣٤/٢، ١٧٠.

(٢٦) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي ٤٧، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/١٦٨.

(٢٨) المصدر السابق ١/١٧.

(٢٩) المصدر السابق ٢/١٥٣.

(٣٠) المصدر السابق ٢/٢١.

(٣١) المصدر السابق ٣/٣٦٤ ، هو ابن قدامة.

(٣٢) المصدر السابق ١/٨٠.

(٣٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/٨٠.

(٣٤) المصدر السابق ٣/٦١٣.

(٣٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/٢٠.

(٣٦) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ١/٢٢٣.

(٣٧) المصدر السابق ١/٣٣٧ وانظر: بعض أمثلة المحدث الفاصل ٣٩٥.

(٣٨) الجرح والتعديل ١/٢٩٣.

(٣٩) الجرح والتعديل ١/٢٩٣ .

(٤٠) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب /٤١٦، مصور دار الفكر، بيروت.

(٤١) سير أعلام النبلاء ٢/٤٣١، ٤٣٢، تحقيق: بشار عواد وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٨٣-١٩٨٤.

(٤٢) القاضي عياض، الإلماع ٢٤٣، طبعة ١، المكتبة العتيقة، تونس، ط٢ ١٩٧٨.

(٤٣) السخاوي، فتح المغيث ١/٢٥٥، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٩٦٨.

(٤٤) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٤٠٩.

(٤٥) المصدر السابق ٣٨١.

(٤٦) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل ٢٧١.

(٤٧) شرح علل الترمذي ٤١٣.

(٤٨) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل ١/٣٦.

(٤٩) ابن عبد البر، جامع بيان العلم ١/١٠٨. والتداور هو: التعاطي والتداول للمحادثة، المفردات ٣٢١-٣٢٢.

(٥٠) الرامهرمزي، المحدث الفاصل ٥٤٥.

(٥١) المصدر السابق ٥٤٦.

(٥٢) المصدر السابق ٥٤٦.

(٥٣) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي ٤١٢.

(٥٤) الرامهرمزي، المحدث الفاصل ٥٤٦.

(٥٥) لزموا وثبتوا عليه. لسان العرب ٣/٣٧٠.

(٥٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/١٨٥.

(٥٧) طبقات الحنابلة ١/٤٨، عناية محمد حامد الفقي، السنة المحمدية، القاهرة، ط١ ١٩٥٢.

(٥٨) ابن عبد البر، جامع بيان العلم ١/٧٧.

(٥٩) الرامهرمزي، المحدث الفاصل ٥٤٤.

(٦٠) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي ١٣٨.

(٦١) القاضي عياض، الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع، المكتبة العتيقة، تونس.

(٦٢) تدريب الراوي ١/٢٤١.

(٦٣) نقلاً من كتاب الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، الإسناد من الدين ص٢٤.

(٦٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ ٢/٤٢، دار إحياء التراث العربي.

(٦٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١/٢٨٢.

(٦٦) الكفاية ١٣٢.

(٦٧) الرامهرمزي، المحدث الفاصل ٤٠٥.

(٦٨) اللكنوي، الأجوبة الفاضلة ٢٤، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام، بيروت، ط٤، ١٩٩٧.

(٦٩) د. العثيم، دراسة الأسانيد ص١٩، مكتبة أضواء السلف، السعودية، ط١ ١٩٩٩، مجموعة من المؤلفين، كتاب الواضح في فن التخريج.

(٧٠) الخطيب، تقييد العلم ١١٤.

(٧١) القنوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة ص١٤٦، دار عمار، عمان، ط١ ١٩٨٧م.

(٧٢) أما الثقة فهو الوراق الأزدي، وأما الضعيف فهو الغنوي الخياط، انظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب ١٠٥.

(٧٣) السيوطي، تدريب الراوي٢/٣٤٩.

(٧٤) الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي ٤٤.

(٧٥) المصدر السابق، ص ٤٥.

(٧٦) الإمام مسلم ، مقدمة الصحيح بشرح النووي ١/٨.

(٧٧) ابن الصلاح ، علوم الحديث ١٠٩.

(٧٨) الرامهرمزي المحدث الفاصل ٢٣٨.

[٧٩] المصدر السابق ٣٢٠ من حديث جابر وابن عباس.

[٨٠] سنن أبي داود ١/٢٤٠ باب المجدور يتيمم من حديث طويل، تحقيق عزت الدعاس، دار الحديث، حمص، ط١ ١٩٧٠.

[٨١] تهذيب سنن أبي داود ١/٢٠٨، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الدعوة والإفتاء، الرياض.

[٨٢] ابن ماجة حديث رقم ٥٧٢.

[٨٣] صحيح ابن ماجة ١/٩٣.

[٨٤] جامع بيان العلم وفضله ١/٣٧٥.

[٨٥] الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ٣٦٠.

[٨٦] ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٩.

[٨٧] ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب ٣٨٥.

[٨٨] المصدر السابق ٣٨٦.

[٨٩] المحدث، الفاصل ٦٠٨

[٩٠] الجامع للأخلاق الراوي ١٣٤.

[٩١] الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ٦٠٨

[٩٢] أبو داود، السنن ، ٣/ ٥٥٠ باب كراهية الذبح عند القبر، تحقيق عزت الدعاس، طبع دار الحديث، حمص.

[٩٣] الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ٢٥٣.

[٩٤] المصدر السابق، ٢٥٧-٢٥٨.